سادساً: إنها تساهم في هجرة الأدمغة:

تؤدي الأوامر العسكرية، بالقيود التي تفرضها على فرص التوظيف في قطاع التعليم، الى تضييق السبيل الرئيسي أمام الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية. وفي ضوء الوضع الاقتصادي الراهن، فان شرائح واسعة من المتعلمين، الذين تسد في وجوههم مجالات العمل في التدريس، لن تجد أمامها غير سبيل الهجرة، تاركة وراءها مجتمعاً مقفراً الا من العمال غير المهرة.

سابعاً: إنها تكفل استمرار الحالة المتوترة في الجامعات:

تشهد الضفة الغربية، منذ بدء الاحتلال، حالة مستمرة من التوتر والعداء بين السلطات العسكرية وبين المؤسسات الأكاديمية، بأساتذتها وطلبتها. ويرى كثيرون من الجانبين ان الأوامر العسكرية الأخيرة ليست لها اية دواع تربوية، او تعليمية إصلاحية، بل هي أسلحة يستخدمها الجانب الأول، في صراعه المستمر لإخضاع الجانب الثاني. وبما ان هذه هي غاية الأوامر العسكرية، فانه ليستحيل توقّع اية نتائج بناءة من ورائها. وبدلاً من ذلك، فانها لن تقود الا الى المزيد من إلهاب المشاعر المضطرمة، وإذكاء حالة السخط العارم، والمزيد من التظاهرات والإضرابات والاضطرابات في المراكز التعليمية.

والواقع، ان الضفة الغربية شهدت العديد من الإضرابات والتظاهرات، حتى الآن، احتجاجاً على هذه الأوامر. ولقد رفضت الجامعات على وجه الخصوص، تطبيقها عليها. ولقد بعثت السلطات العسكرية، في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٨٠، مذكرة الى كل جامعة تطلب فيها معلومات تفصيلية، عن أسماء وعناوين وخصوصيات أخرى، لكل معلم ولكل تلميذ وطالب ومدير وإداري. وفي الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠،قامت السلطات العسكرية بإبلاغ الجامعات ان تراخيصها للعمل قد انتهت مدتها، وان عليها التقدم بتراخيص جديدة، وتزويد السلطات العسكرية بالمعلومات المطلوبة، ومراعاة أحكام الأوامر العسكرية السالف ذكرها. ولهذا، ينبغي توقّع المزيد من التوتر والاضطراب، كنتيجة حتمية لإصرار السلطات العسكرية على تطبيق هذه الأوامر، على الرغم من المقاومة التي تبديها المدارس الفلسطينية والمعلمون والطلبة.

خلاصة

يشكّل «أ. ع ٨٥٤» والأوامر العسكرية الأخرى الملحقة والمكملة له، انتهاكاً للقانون الدولي وتقييداً فظاً للحرية الأكاديمية. وانه لا يمكن تبريرها بالاعتبارات الأمنية الاسرائيلية، اذ لا يترتب عليها غير المزيد من المرارة، والإحباط، والعداوة.

جوناثان كُتّاب